وعلى كل فان اتجاه القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية في مؤتمرات دول عدم الانحياز كان يسير نحو تأكيد حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة الى وطنه وفي وجود رابطة قومية ثابتة بين شعب فلسطين وأرض فلسطين .

لقد أضاف القرار الخاص بالقضية الفلسطينية في مؤتمر الجزائر ١٩٧٣ عدة نقاط هامة :

١ ــ فهو مع تأكيده من جديد على « شرعية كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاستعمار والصهيونية والعنصرية من أجل استرجاع حقوقه الوطنية كاملة غير منقوصة » يضيف لاول مرة « ان هذا الكفاح يعتبر جزءا لا يتجزأ من الحركة التحررية في العالم » وهذا الربط بين نضال الشعب الفلسطيني ونضال الشعوب الافريقية ضد الاستعمار الاستيطاني العنصري تجسد ليس فقط في القرار الخاص بالشرق الاوسط والقضية الفلسطينية وانما بشكل أساسي وتفصيلي في **« الاعلان الخاص بالكفاح ضد الاستعمار »** الذي قدمته حركات التحرر الوطنية للمؤتمر واعتمد منه بالاجماع ، فهو يربط بين الاستعمار البرتغالي والانظمة العنصرية في روديسيا (زمبابوي) وجنوب افريقيا وناميبيا (جنوب غرب افريقيا) واسرائيل ، كما انه يربط بين نضال حركات التحرر في هذه المناطق وحركة التحرير الفلسطينية ، ويعتبر استمرار حركة التحرير الفلسطينية في نضالها من أجل التحرر الوطني بالرغم من « الهجوم الاثيم ... الواحد تلو الآخر » انتصارا لحركة التحرر العالمية . كما انه يربط بين اغتيال القادة الشهداء كابرال وكمال عدوان وابو يوسف وكمال ناصر ويطالب في النهاية دول عدم الانحياز بصفة خاصة والعالم بصفة عامة « بقطع كافة العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والتجارية والثقافية وطرق المواصلات بين البرتغال وجنوب افريقيا وروديسيا واسرائيل من ناحية وبقية دول العالم من ناحية أخرى » وهي تقريبا نفس صيغة القرار الخاص بادانة اسرائيل وطلب قطع كل العلاقات معها والواقع ضمن قرارات الوضع في الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية والبيان السياسي العام .

٢ ــ ينتقل قرار مؤتمر الجزائر من مجرد تأكيد شرعية كفاح الشعب الفلسطيني ودعمه بشكل عام الى « مطالبة دول عدم الانحياز **بالالتزام بمساندة** شعب فلسطين العربي في نضاله ضد الاستعمار الصهيوني **العنصري الاستيطاني** لاستعادة حقوقه **القومية الكاملة** ، ويؤكد ان استعادة هذه الحقوق يشكل شرطا أساسيا للوصول الى سلام عادل ودائم » .

وبذلك فان هذا القرار يرتب على الدول الاعضاء في المؤتمر التزاما بالمساندة وليس فقط بالاعتراف بالحق . وهو التزام منفصل عن الالتزام في بند آخر بمساندة الدول العربية الاخرى التي احتلت اراضيها لاسترجاع هذه الاراضي .

كما ان القرار يحدد بكل وضوح ان لشعب فلسطين العربي حقوقا قومية في فلسطين يعتبر استرجاعها كاملة شرطا أساسيا لتحقيق السلام وبذلك فان السلام حسب هذا القرار لا يمكن أن يعود الا باسترجاع هذه الحقوق كاملة غير منقوصة .

٣ ــ تهمل قرارات مؤتمر الجزائر كل اشارة الى قرارات هيئة الامم المتحدة وخصوصا القرار ٢٤٢ وهي بذلك تركز على ان السلام لا يعود فقط بازالة آثار عدوان ١٩٦٧ او بتطبيق قرارات الامم المتحدة وانما ــ كما ورد سابقا ــ باسترجاع الحقوق « القومية » للشعب العربي الفلسطيني على كامل أرضه .

٤ ــ تورد القرارات لاول مرة في مؤتمر الجزائر اعتراف دول عدم الانحياز بأن «منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثلة الشرعية للشعب الفلسطيني ولنضاله المشروع» وهي نقطة هامة سنتعرض لها فيما بعد عند مناقشة قضيته الشرعية .